للعام الرابع على التوالي

«الوطني» يحصد جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة» في الكويت

منحت مجلة «جلوبل فاينانس» العالمية المتخصصة بنك الكويت الوطني جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة» في الكويت للعام 2018، وذلك للعام الرابع على التوالي، في استبيانها السنوي لآراء مئات المحللين والخبراء حول أفضل بنوك العالم في هذا المجال.

وقال نائب مدير عام مجموعة الخدمات المصرفية الخاصة في بنك الكويت الوطني محمود عزالدين «إن اختيار بنك الكويت الوطني كأفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في الكويت، يعكس بالدرجة الأولى ثقة العملاء المستمرة في البنك الوطني وبخدماته ومنتجاته المصرفية وبأدائه القوي وقدرته على مواجهة التحديات، مؤكداً موقعه كأعلى بنك تصنيفاً في منطقة الشرق الأوسط وضمن البنوك الأكثر أماناً في العالم».

وأشار إلى أن البنك الوطني يتمتع بعلاقات طويلة ومميزة مع عملائه والتي مكنته على الدوام من الانفراد بموقعه كرائد على المستويين المحلي والإقليمي، ولاسيما في مجال الخدمات المصرفية الخاصة. كما استطاع البنك أن يحافظ على جودة خدماته المصرفية وذلك في إطار سعيه الدائم لتطوير المنتجات والأدوات الاستثمارية الملبية احتياجات عملائه وحرصه على إرساء وتعزيز العلاقات معهم.

وأوضح عزالدين أن امتلاك بنك الكويت الوطني لأوسع شبكة فروع محلية وعالمية وتواجده في أهم عواصم المال والأعمال حول العالم بضعاته في موقع متقدم لتوفير أفضل الحلول المصرفية الخاصة لعملائه وتطوير منتجات متنوعة تغطي أكثر من سوق حول العالم بما يتناسب مع طبيعتهم الاستثمارية وملاءتهم المالية التي تحقق مصلحتهم.

وأعرب عن شكره وامتنانه العميق لما يوليه عملاء الوطني من ثقة كبيرة في البنك ولما يبذله فريق الخدمات المصرفية الخاصة في البنك الوطني، والتي كان لها الدور الأكبر في حصول البنك على هذا اللقب للعام الرابع على التوالي.

على جانب آخر أعلن البنك أنه قد تم بنجاح اجتياز اختبار خدمة سويفت المتطورة للمدفوعات العالمية (gpi)، واستعداده لإطلاقها في السوق المحلية. و بذلك سينضم «الوطني»، باعتباره مصرفاً رائداً في الكويت والمنطقة، إلى مجموعة البنوك العالمية – التي تزيد عن 150 بنكاً – التي تقدم هذه الخدمة المتطورة. وقد حقق بنك الكويت الوطني هذا الإنجاز بعد اجتياز مرحلة الاختبار الصارمة.

وتعد خدمة سويفت المعروفة اختصاراً باسم (SWIFT–gpi) معياراً جديداً للمدفوعات العالمية، حيث تجمع كافة البنوك

■ عزالدين: اختيار البنك لهذه الجائزة يعكس ثقة العملاء المستمرة به وبجودة خدماته

الوسيطة من خلال تطبيق الـ (cloud)، وذلك للتمكن من تتبع المدفوعات المرسلة من خلال المؤسسات المالية التي تطبق هذه الخدمة ضمن سلسلة الدفع عبر الحدود وليتمكن العميل المرسل من معرفة الزمن المستغرق بالكامل لحين استلام المدفوعات من قبل المستفيد.

وتعقيباً منه على الخدمة، قال مدير عام مجموعة العمليات في بنك الكويت الوطني محمد الخرافي «تمثل هذه الخدمة مجالاً جديداً للتطور الذي حققه بنك الكويت الوطني في مجال الابتكارات التكنولوجية وتأكيداً على استراتيجية البنك في الحفاظ على مواكبة أكثر المعايير الدولية تقدماً باعتباره البنك الرائد في الكويت».

وأضاف «من شأن هذه الخدمة الجديدة أن تحسّن من كفاءة عملياتنا، فضلاً عن كونها خطوة نحو الأمام لتقديم أفضل خدمة للعملاء وتعزيز سبل التواصل معهم. مؤكداً أن الإنجازات المتواصلة التي يحققها بنك الكويت الوطني تعزز من نجاح القطاع المصرفي في الكويت».

من جهة أخرى، أوضح الخرافي أن هذه التقنية الجديدة متاحة فقط من خلال الجهات والبنوك المشاركة في تقديم خدمة المدفوعات العالمية والتي قد أدت إلى تحول رقمي في

محمود عزالدين

المدفوعات عبر الحدود، وتحسين خدمة العملاء ورضاهم وذلك من خلال ربط كل البنوك الوسيطة في سلسلة الدفع، حيث أن خدمة SWIFT-gpi تمنح كل طرف إمكانية تتبع حالة المدفوعات، والحصول على معلومات عن الحوالة وتكاليف المعاملة، كما سيتمكن العملاء من تتبع أموالهم بكل شفافية مما يسمح للبنوك بالتحقق فوراً من حالة المدفوعات.

وذكر الخرافي إلى أن عملاء بنك الكويت الوطني سيمكنهم

■ إطلاق خدمة سويفت للمدفوعات العالمية في الكويت

الاستفادة من التحويل واستخدام الأموال في اليوم ذاته فضلاً عن تخفيض مدة أرسال الحوالة وتتبعها وتعزيز الحماية الأمنية لها.

كما أشار الخرافي إلى أن بنك الكويت الوطني سيسعى خلال المرحلة المقبلة إلى توسيع نطاق الخدمة بحيث سيتمكن عملاءه من تتبع مدفوعاتهم ذاتياً. ويعد هذا أمراً إيجابياً خاصة لعملاء الشركات وذلك نظراً إلى كونها تقلل من الوقت والتكاليف التي يتكبدها العميل عند التحري عن المدفوعات، الأمر الذي سيؤدي إلى الاسراع في عملية التحويل للحد من المخاطر والتمكن من تتبع المدفوعات الهامة وسداد المدفوعات والفواتير بسهولة.

وأكد الخرافي أن بنك الكويت الوطني يسعى باستمرار لتبني أحدث الابتكارات في مجال التكنولوجيا لتقديم خدمة أفضل لعملائه في جميع أنحاء العالم وإطلاق خدمة SWIFT–gpi من شأنه أن يرفع معايير المدفوعات الدولية، ويخفف من الأعباء والاجراءات التشغيلية، وتعزيز الكفاءة في الخزانة وتسوية المدفوعات. كما أن هذه الخدمة تعزز الأمن عند تحويل المدفوعات عبر الحدود نظراً إلى انها تتيح إمكانية تحديد مختلف الخطوات التي تمر بها المدفوعات وضمان عدم إجراء أي تغير في تفاصيل العملية.

هذا وعقب رئيس منطقة الشرق الأوسط، تركيا وشمال إفريقيا في شركة سويفت جي بي آي السيد/ أوتور أوزان «يسعدنا أن بنك الكويت الوطني استكمل مرحلة اختبار خدمة المدفوعات العالمية(gpi) من «سويفت»، ويستعد حالياً لتشغيل الخدمة حيث سيوفر «الوطني» لعملائه المزيد من الثقة والشفافية مع إمكانية متابعة مدفوعاتهم عبر الحدود وذلك من خلال هذه الخدمة التي أطلقتها «سويفت»، ونتطلع خلال الأشهر المقبلة أن نشهد تطبيق خدمة المدفوعات العالمية من قبل المزيد من البنوك العاملة في منطقة الشرق الأوسط، وندعو كافة البنوك في المنطقة إلى اعتماد هذا المعيار الجديد للمدفوعات العابرة للحدود».

هذا وستوفر خدمة المدفوعات العالمية في المستقبل إمكانية إلغاء التحويل واسترداد المدفوعات على الفور مما سيؤدي إلى تقليص حالات الخطأ والاحتيال فضلاً عن إضافة المزيد من الراحة والأمان لعملاء بنك الكويت الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أن «الوطني» يحتفظ بأعلى التصنيفات الائتمانية الصادرة من أكبر ثلاث وكالات تصنيف ائتماني عالمية هي: موديز، وفيتش، وستاندرد آند بورز. ويستند البنك في قوة تصنيفاته إلى رأسماله العالي، وسياساته الحكيمة والمتحفظة في الإقراض وتوجهه المتضبط في إدارة المخاطر، إضافة إلى استقرار إدارته. علاوة على ذلك، فإن «الوطني» مازال وللعام الثاني عشر على التوالي يحتفظ بمركزه في قائمة غلوبل فاينانس لأكثر 50 بنكاً أماناً في العالم.

كما تتمتع «مجموعة بنك الكويت الوطني» بتواجد واسع ضمن شبكة محلية وعالمية تمتد عبر 4 قارات، ويعتد تواجد «الوطني» في العديد من المراكز المالية العالمية التي تضم لندن، باريس، جنيف، نيويورك، سنغافورة، والصين(شانغهاي) إضافة إلى تغطيته لدول المنطقة في كل من السعودية، الإمارات، البحرين، لبنان، مصر، الأردن، العراق وتركيا.

بربحية سهم 5.65 فلوس

«دبي الأولى» تحقق 5.64 ملايين دينار صافي أرباح خلال 2017

كشف رئيس مجلس إدارة شركة دبي الأولى للتطوير العقاري عبدالعزيز باسم اللوغاني عن ان الشركة تعمل جاهدة على النهوض بعملياتها، وإغناء محفظتها العقارية، وذلك بإضافة المزيد من المشاريع المثمرة التي من شأنها أن تعود بالنفع على الشركة ومساهميها ونعمل على المضي بالشركة قدما نحو إعداد خطة استراتيجية، تعتزم خلالها تطوير مشاريع جديدة، واختيار استثمارات مجدية في ظل الاستقرار المالي، وانتعاش السوق العقاري، وأيضا بفضل ما تمتلكه الشركة من قاعدة مالية صلبة.

وقال اللوغاني في كلمته خلال الجمعية العمومية التي عقدت امس ان الشركة في 2017 مضت قدما نحو تحقيق أهدافها الرامية إلى تقديم مجموعة مختارة ومتنوعة من المشاريع والخدمات العقارية المتميزة وذات الجودة العالية، ابتداءا من تطوير المشاريع العقارية مرورا بإدارة الأصول العقارية المملوكة للشركة وتعظيم الإيرادات التشغيلية الناجمة عنها مما ساهم على نطاق واسع في تحقيق مردود إيجابي وعائد مجزي على استثمارات الشركة.

وزاد حققت دبي الأولى، التابعة لشركة المزايا القابضة، استقراراً نوعياً في نتائجها للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017 ، وذلك من خلال تحقيق ايرادات تشغيلية ناجمة عن عمليات البيع والتأجير في محفظتها العقارية، وعن النتائج المالية للشركة قال اللوغاني ان دبي الأولى حققت خلال العام 2017 أرباحاً صافية بلغت 5.64 مليون دينار وربحية سهم بلغت 5.65 فلسا، نتيجة نشاطها التشغيلي الناجم عن عمليات انجاز وتنفيذ وتسليم المشاريع المتاحة للبيع وتأجير وزيادة نسب الإشغال في مشاريعها المدرة للدخل، ليصل إجمالي

جانب من اجتماع الجمعية العمومية

إيرادات الشركة التشغيلية نحو 8.41 مليون دينار مع نهاية العام الماضي، في حين بلغت إيرادات عمليات البيع 4.93 مليون دينار في العام 2017 ، فيما أرتفعت الإيرادات الناجمة عن عمليات التأجير بنسبة 10.23% إلى قيمة 3.25 مليون دينار بنهاية العام 2017 مقارنة بـ 2.95 مليون دينار للفترة نفسها من العام 2016. واشار اللوغاني الى ان دبي الأولى تمتلك حاليا أصولا قوية بلغت قيمتها 96.56 مليون دينار في حين بلغت قيمة حقوق مساهمي الشركة 71.59 مليون دينار كويتي في نهاية العام 2017 ، حيث تتوزع أصول الشركة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، كما انخفضت مطلوبات الشركة بنسبة تصل الى 11.77% بقيمة 20.48 مليون دينار بنهاية العام 2017 مقارنة بـ 23.212 مليون دينار بنهاية العام 2016 ، وقد بذلنا خلال العام الماضي جهودا حثيثة لتحقيق أفضل العوائد لمساهمينا الأمر الذي تحقق بفضل الله وعكسته النتائج الايجابية الحالية وإنه وفي هذا المقام ووفقا لقواعد حوكمة الشركات فإن مجلس إدارة شركة دبي الأولى يقر ويتعهد بسلامة ونزاهة ومصداقية البيانات المالية وكافة التقارير المقدمة للمساهمين وأنها شاملة كافة الجوانب المالية للشركة من بيانات ونتائج تشغيلية.

وشدد اللوغاني على ان شركة دبي الأولى للتطوير العقاري قامت بتوسيع دائرة علاقاتها مع الكثير من البنوك والمستثمرين بهدف الدخول في شراكات استراتيجية لتطوير مشاريعها الجديدة في منطقة الخليج العربي والشرق الاوسط. وقد صادقت العمومية على كافة بنود جدول الاعمال وفي مقدمتها تقارير مجلس الادارة ولجنة التدقيق و مراقب الحسابات والموافقة على التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة وعلى توصية مجلس الإدارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31 وتفويض مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد اسهمها و إخلاء طرف مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31. كما وافقت على الترخيص لرئيس مجلس الإدارة أو لأي من أعضاء مجلس الإدارة، أن يجمع بين عضوية مجلس إدارة شركتين متنافستين، أو أن يشترك في أي عمل من شأنه منافسة الشركة أو أن يتجر لحسابه أو لحساب غيره في أحد فروع النشاط الذي تزاوله الشركة عن سنة 2018، وذلك وفقا لنص المادة 197 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقا لنص المادة 16 من النظام الاساسي كما تم الموافقة على الموافقة على الترخيص لمن له ممثل في مجلس الإدارة أو لرئيس أو لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية أو أزواجهم أو أقاربهم من الدرجة الثانية أن تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والتصرفات التي تبرم مع الشركة أو لحسابها عن سنة 2018 وذلك وفقا لنص المادة 199 من قانون الشركات رقم 1 لسنة 2016، ووفقا لأحكام المواد (4/7، 5/7، 6/7) للقاعدة السادسة من الفصل السابع من الكتاب الخامس عشر من اللائحة التنفيذية للقانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

«الدولي» يحتفظ بشهادة الأيزو 22301 :2012 لإدارة استمرارية الأعمال

فيروز نوراني

تم تقييم أداء بنك الكويت الدولي مؤخراً من قبل مجموعة BSI للتحقق من مدى التزامه بمعايير شهادة الأيزو 22301:2012 لإدارة استمرارية الأعمال. ولقد استنتجت المجموعة أن الدولي يستوفي جميع المتطلبات اللازمة لاستمرارية احتفاظه بالشهادة حتى عام 2019. وجاء هذا بعد أن أثبت تقرير مراقبة الأداء عدم وجود أي نقص في المعايير، بالإضافة إلى نجاح الدولي في إدارة استمرارية الأعمال وتحقيق النتائج المرجوة منه في جميع الظروف.

يذكر أن بنك الكويت الدولي قد حصل من قبل على هذه الشهادة وذلك في العام 2013 والتي تم إعادة اعتمادها في العام 2016، ليكون بذلك البنك الوحيد في الكويت الذي يحصل على هذه الشهادة تقديراً لتميزه في إدارة المخاطر ونجاحه في الحفاظ على نظام استمرارية أعماله.

وبهذه المناسبة، عبّر مدير عام إدارة المخاطر في البنك، فيروز نوراني، عن مدى سعادته وامتنانه لحصول الدولي على هذه الشهادة مجدداً، قائلاً: «إن إعادة التأكيد على منح الدولي شهادة الأيزو يعكس مدى التزامنا باستمرارية العمل في جميع الأوقات وذلك من خلال الاستمرار في تقديم الخدمات المتميزة للعملاء أثناء الأزمات مع أقل قدر ممكن من المخاطر او تعطيل سير العمل، مشيراً إلى سعي جميع إدارات الخدمات المصرفية في البنك إلى تحقيق هذا الهدف المشترك، مع بذلها جهوداً فعالية لتضمن تحقيق النتائج المطلوبة.»

وقد جاء احتفاظ بنك الكويت الدولي بهذه الشهادة بناءً على تقارير مراقبة الأداء السنوية الصادرة عن مدققين دوليين من مجموعة BSI، والتي اثبتت مدى التزام الدولي بتطبيق معايير شهادة الأيزو 22301:2012، بالإضافة إلى تركيزه الاستراتيجي على استمرارية أعماله في جميع الظروف. كما أشار التقرير إلى الدور الفعال للإدارة العليا في تنفيذ الأعمال وحرصها على ضمان تطبيق الإجراءات وسياسات العمل بنجاح في جميع الأوقات.

كما أشاد نوراني بجهود جميع العاملين في الدولي والذين أظهروا مدى فهمهم لسياسات وإجراءات العمل في البنك، إلى جانب معرفتهم بدورهم الوظيفي ومشاركتهم بشكل جيد في عملية التدقيق، حيث ساهم جميع الموظفين في معالجة التطورات ومناقشة الخيارات الهادفة إلى تعزيز مختلف العمليات المصرفية والخدمات في جميع الأوقات.

يذكر أن هذه الشهادة الدولية تم تطويرها لتحقيق استمرارية الأعمال ومساعدة الشركات على ضمان استمرارية أعمالها في الظروف الاستثنائية، وبناءً على ذلك فإن الالتزام بمعايير شهادة الأيزو 22301:2012 يهدف لحماية المؤسسات من الكوارث الكبرى أو الحوادث البسيطة التي قد تعطل سير العمل، وذلك من خلال توفيرها خططاً فعالة للطوارئ وإدارة الأزمات بشكل صحيح، كما يذكر أن مؤسسة المعايير البريطانية هي واحدة من أكبر هيئات إصدار الشهادات في العالم وهيئة المعايير الوطنية في المملكة المتحدة. تنتج معايير فنية ومراجعات وتقدم شهادات للشركات التي تطبق معايير نظام الإدارة. تساعد هذه المعايير الفنية على تحسين الأداء وتقليل المخاطر وتحقيق النمو المستدام. ولابد من الإشارة إلى أن حصول بنك الكويت الدولي على شهادة الأيزو 22301:2012 لإدارة استمرارية الأعمال يمثل إضافة هامة لسجل البنك الحافل بتقديم خدمات متميزة للعملاء تماشياً مع أعلى المعايير العالمية في جميع الأوقات، كما انها تعد بمثابة شهادة على التزام الدولي المستمر بتقديم خدمات مصرفية متميزة في مختلف الظروف.